أكد أن زيارة حكومتي بغداد وكردستان للمحافظة متفق عليهما مسبقاً

محافظ كركوك لـ (المدى): أهل المدينة في غنى عن المزايدات السياسية

تعد كركوك من أبرز القضايا العالقة بين بغداد وأربيل، إلا أن هذه المحافظة بعد أن تنفست الصعداء مع التغييرات الإدارية التي جرت في شهر نيسان عام 2011، بما تم إنجازه من مشاريع في مختلف القطاعات الخدمية، عادت إليها التوترات مرة أخرى بسبب تداعيات الأزمة السياسية في البلاد والزيارتين المثيرتين للجدل من قبل الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان.
الزيارتان أثارتا ضجة إعلامية كبيرة كان وراءها شخصيات وأطراف سياسية في بغداد وأربيل على حد سواء، وهو ما انسحب على المحافظة مؤخرا. محافظ كركوك والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني نجم الدين كريم، وصف ما أثير حول الزيارتين الأخيرتين لكل من رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان عماد أحمد، بأنها "ما هي إلا مزايدات سياسية وأهل كركوك في غنى عنها".

□ كركوك / روشن قاسم

نحن في كركوك من جميع المكونات مقتنعون بضرورة أن تكون لدى المحافظة علاقات جيدة مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

هناك بنود غير دستورية ضمن الاتفاقية وكان يجب التفكير جيدا قبل وضعها من قبل الأطراف المشاركة في الحكومة أو التي أعلنت مشاركتها ومن ثم انسحبت

كركوك تاريخيا هويتها كردستانية، طبعا نحن الكرد مقتنعون بهذا الشيء وسنحاول أن نقنع أشقاءنا واخواننا العرب والتركمان بقبول هذه الهوية

وبشأن تداعيات الأزمة وأهم القضايا في المحافظة، وخاصة الانتخابات المحلية الجاري الحديث عنها والتي تأخرت منذ سبعة أعوام، قال محافظ كركوك نجم الدين كريم لـ"المدى": إنه لن تكون هناك تداعيات "فنحن في كركوك من جميع المكونات مقتنعون بضرورة أن تكون لدى المحافظة علاقات جيدة مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان".وأضاف "بطبيعة الحال نحن مرتبطون إداريا ببغداد، فكل ما يتعلق بالتعيينات والموازنة مرتبط بالحكومة الاتحادية كما هو الحال بالنسبة لإقليم كردستان، وبالتالي علينا التعامل ليس فقط مع المركز والإقليم، بل والمحافظات المجاورة أيضا".ونوه كريم "كركوك مشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور، ما يعني أن هناك ما نتقاسمه مع الإقليم وحكومته أيضا، كون كركوك تاريخيا كانت عاصمة ولاية شهرزور وهي ولاية كردستانية".

مزايدات سياسية

المحافظ يرى أن تصريحات بعض الشخصيات والأطراف السياسية الكردية وغير الكردية، والضجة الإعلامية التي أثيرت حول اجتماع الحكومة الاتحادية الذي عقدته في كركوك وما أعقبها من زيارة لحكومة إقليم كردستان للمحافظة، أنها "تدخل في إطار المزايدات السياسية، والجميع يدرك أن هناك توترا في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وعدة جهات بضمنها الإقليم".
وعن أسباب الزيارة، أوضح كريم "في إحدى زياراتنا لبغداد، دعونا رئيس الوزراء نوري المالكي لزيارة كركوك ليعلن خلالها تحويل قاعدة الحرية الجوية إلى مطار مدني، وهو من جانبه وعد بتلبية الدعوة من دون أن يحدد موعدا لها"، مبينا "علمنا فيما بعد بقرار مجلس الوزراء عقد جلستهم في كركوك ورئيس الجمهورية ورئاسة وحكومة الإقليم كانوا مطلعين على هذا الأمر".
وأردف "اعتبرنا أنه من المفيد عقد جلسة مجلس الوزراء في كركوك إذ لدينا عدة قضايا معلقة، فهناك مركزية قوية في بغداد نحن بصدد معالجتها، وكان الاجتماع فرصة لنلتقي بجميع الوزراء وتم الاستماع لمطالبنا".
أما توقيت الزيارة فيرجح المحافظ أنه "ربما كان لرئيس الوزراء غرض سياسي من ورائها، المسألة في الحقيقة تخص العلاقة بين الكيانات المعارضة لرئيس الوزراء وقائمته والكيانات الأخرى"، لافتا "نحن في كركوك سبق أن زارنا مسؤولون كثيرون سواء من الإقليم أم من الحكومة الاتحادية ولم تكن هناك أي مشكلة".
وأشار كريم إلى أن "الوزراء الكرد في الحكومة الاتحادية اعتبروا الزيارة موقفا سياسيا، وكان انسحابهم بناءا على طلب من إقليم كردستان، وأنا شخصيا كمحافظ كركوك أرى من الطبيعي أن استقبل مجلس الوزراء في المحافظة وكان هذا رأي رئاستي الجمهورية وحكومة الإقليم قبل الاجتماع الذي استضافته كركوك".
وبخصوص من يرى أن زيارة حكومة الإقليم جاءت كرد فعل على اجتماع مجلس الوزراء في كركوك، قال كريم: "كلا إطلاقا، لأن زيارة نائب رئيس مجلس وزراء الإقليم عماد أحمد وبعض الوزراء كانت مقررة قبل قرار زيارة الحكومة الاتحادية، لكن تقارب موعد الزيارتين فهم على أنه رد فعل".
وبشأن حضور وزير واحد فقط من القائمة العراقية، وصف المحافظ ذلك بأنه "نفاق سياسي، وزراء العراقية الذين يدعون أنهم يتحالفون مع إقليم كردستان من أجل التغيير في بغداد حضروا الاجتماع، ما يعني أن هناك نفاقا من قبل القائمة العراقية، ولكن نحن الكركوكيون في غنى عن كل هذه المزايدات"، على حد قوله.
وفي ما يتعلق باعتراض الجبهة التركمانية على تصريحات نائب رئيس حكومة الإقليم، قال محافظ كركوك: "الجبهة التركمانية فيها آراء متباينة، كما فيها جماعات يزايدون على الآخرين بتركمانيتهم، وزيارة وفد إقليم كردستان طبيعية جدا، والإقليم قام خدمات كثيرة لكركوك، إذ ساعد المرحلين، وساهموا بتحسين الكهرباء في المحافظة".
وأضاف "التصريحات النارية الصادرة سواء من المجلس السياسي العربي أو الجبهة التركمانية أو من بعض الشخصيات في الإقليم لا تعبر عن حاجات الكركوكيين وهي بعيدة عن الواقع المعاش وتبحث فقط عن وسائل الإعلام".
وبخصوص وصف كركوك بأنها قنبلة موقوتة، اعتبر كريم هذا الوصف بأنه "خاطئ قد تحاول الجهات الإرهابية أو الذين يطلقون تصريحاتهم النارية تحويل الوضع إلى قنبلة موقوتة، لكن خاب ظنهم، لأن الشارع الكركوكي يتمتع بالشراكة بين مختلف القوميات والطوائف"، بحسب ما يرى.

أجواء مشحونة

ولفت كريم إلى أن "تأزم العلاقات والجو السياسي المشحون في البلاد سبق تشكيل الحكومة الحالية، والكل يعلم بالظروف التي تشكلت خلالها الحكومة بعد التوافق على اتفاقية أربيل، والتي شخصيا كنت أرى أن تنفيذ بنودها لن يكون أمرا سهلا".
وأكد المحافظ "هناك بنود غير دستورية ضمن الاتفاقية وكان يجب التفكير جيدا قبل وضعها من قبل الأطراف المشاركة في الحكومة أو التي أعلنت مشاركتها ومن ثم انسحبت"، مضيفا "حتى موضوع كركوك، لم يكن موجوداً في الاتفاقية، إذا لماذا الآن نسمع مزايدات حول كركوك".وبشأن انطباعات أهالي المحافظة عن زيارة الحكومتين، بين "نحن ندرك جيدا حاجات المواطن الكركوكي، الذي مل المواقف الفارغة، فأهل كركوك بجميع مكوناتها تعايشوا وتأقلموا مع خصوصية المحافظة".
وشدد كريم "اليوم مواطنو كركوك بحاجة إلى الماء والكهرباء والمشاريع الخدمية في المجالات كافة، نحن الكركوكيون نقف في الصف الأول في مواجهة الإرهاب، والمزايدات السياسية لن تمر علينا، ولكل من يسعى إلى تجميل صورته الوطنية والقومية من خلال المزايدات نؤكد لهم أنها لن تنفع مع الكركوكيين"، بحسب تعبيره.
وتابع بالقول: "سنستمر بأعمالنا من أجل خدمة محافظتنا والالتزام بالدستور في ما يتعلق بتنفيذ المادة ١٤٠ وترسيخ الأخوة بين جميع مكونات كركوك".

هوية كركوك

وبهذا الصدد يقول المحافظ: "معالجة الهوية تمت من خلال الدستور العراقي والمادة ١٤٠ والتي يعتمد تنفيذها على العملية السياسية"، منبها "وكان على القيادات السياسية في بغداد والإقليم متابعة تنفيذ هذه المادة بشكل جدي وان تكون هناك قرارات سياسية بهذا الصدد، لكن حتى الآن لم يحصل أي تقدم بهذا الخصوص".
ويعود المحافظ إلى التأكيد على أن "كركوك تاريخيا هويتها كردستانية، طبعا نحن الكرد مقتنعون بهذا الشيء وسنحاول أن نقنع أشقاءنا واخواننا العرب والتركمان بقبول هذه الهوية، ولكن لا يمكننا فرضها عليهم، مع التأكيد على أن كردستانية كركوك لا تعني اقتطاع المحافظة من العراق".

البيشمركة

"هناك من يروج لفكرة إن كان لدى الكرد قوة عسكرية فهم سيمارسون أعمال القتل ونهب أموال أهالي المحافظة من العرب والتركمان لإخراجهم من كركوك"، هذا ما يقوله المحافظ وينفيه في الوقت نفسه، موضحا "التاريخ يثبت عكس ذلك، ففي انتفاضة عام ١٩٩١ عندما حررت قوات البيشمركة كركوك لم يحدث مثل هذا الشيء، ولكن عندما عاد صدام حسين بقواته إلى المحافظة ذبح وقتل الآلاف من المواطنين، وكذلك الحال في العام ٢٠٠٣ عندما دخلت القوات الكردية لم يحدث شيء من هذا القبيل"، إلا أنه لم ينكر حصول "حوادث وتصرفات فردية ولم تكن هناك أية حادثة منظمة".ويشدد كريم " عدد الشرطة العرب في كركوك أكثر من الكرد والتركمان، كما أن الأجهزة الأمنية والقطعات العسكرية أغلب قادتها من العرب، وكذلك المدراء في الأقضية والنواحي العربية المسؤول الأمني من المكون العربي ولا نرى أي مشكلة في هذا، كما أن تواجد البيشمركة في كركوك ليس داخل المدينة أو في الأقضية، بل في مكان محدد متفق عليه بين وزارتي الداخلية والدفاع الاتحاديتين وحكومة الإقليم".

الانتخابات المحلية

محافظ كركوك يؤكد أن الانتخابات المحلية "ضرورية جدا لأن آخر انتخابات كانت في العام ٢٠٠٥، وعدم إجراء الانتخابات أدى إلى حرمان كركوك من بعض الصلاحيات التي تتمتع بها المحافظات الأخرى".
وقال: "نحن مع إجراء الانتخابات بدون شروط، فقد جرت الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٠ فإذا كانت شرعية فما هو المبرر لدى بعض الأطراف برفض اعتماد سجلات ٢٠١٠ في الانتخابات المحلية"، مضيفا "ما الداعي للكوتا وإعادة السجلات، ففي قانون الانتخابات النيابية كان هناك بند ينص على أن تقدم الاعتراضات الخاصة بسجل الناخبين خلال سنة وهذه الفترة انتهت بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤ لم تقدم أي جهة اعتراضها لا في مجلس النواب ولا في المحافظة".
وبشأن موازنة المحافظة أفاد "أنا لدي انتقادات على الطريقة التي يفكر بها بعض الأعضاء فيما يتعلق بالموازنة والعجز، ويبدو أنه ليس هناك تفهم لمسألة العجز"، مبينا "ميزانية العام الحالي تبلغ ٥٩٢ مليار دينار، ومع المبالغ الباقية والمدورة من البترودولار تصل الميزانية إلى ٩١٨ وهذا يعني أنه باستطاعتنا المباشرة بتنفيذ أربعة أضعاف المشاريع التي أقرت وخصصت لها موازنة ٢٠١٢".ويوضح المحافظ "انتقادي لمجلس المحافظة سببه أن هناك مشاريع خدمية تابعة للبلدية وهي ملحة، وفي داخل مدينة كركوك والأقضية والنواحي الاحتياجات كبيرة لتبليط الشوارع ومد شبكات الصرف الصحي والماء لكن مع الأسف، البعض لا يستوعب أهمية هذه المشاريع".
واختتم المحافظ نجم الدين كريم حديثه بالقول: "بالرغم من التصريحات النارية والمزايدات سواء من قبل إقليم كردستان أو الحكومة الاتحادية أو من داخل كركوك من مختلف الكتل السياسية، لكنني أطمئن أهالي كركوك بأننا سنستمر بعملنا لخدمتهم وإيصال الخدمات لهم بغض النظر عن تصريحات بعض الذين يدعون أنهم يتحدثون بالنيابة عن أي مكون كان".

مجلس النجف يوصي بإلغاء وزارة الكهرباء

□ النجف / عامر العكايشي

أوصى مجلس محافظة النجف بإلغاء وزارة الكهرباء وتحويلها إلى مديريات عامة، فيما طالب عدد من النواب عن المحافظة بمحاسبة المسؤولين الذين وعدوا المواطنين بتحسين الطاقة الكهربائية ولم يفوا بوعودهم.
وقال مدير المركز الإعلامي لمجلس المحافظة محمد الخزاعي لـ"المدى": إن المجلس وافق على المقترح الذي قدمته لجنة الإعمار والاستثمار فيه المتعلق بإلغاء وزارة الكهرباء وتحويلها إلى مديريات عامة لتشمل قطاعي النقل والتوزيع في المحافظات، وتشكيل مجلس أعلى للكهرباء يختص باقتراح وتخطيط وتنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة.

وأضاف أن مجلس المحافظة طالب الادعاء العام برفع دعوى قضائية على كل من له علاقة مباشرة بملف إنتاج الطاقة الكهربائية، وتحميل جميع الكتل السياسية في الحكومة مسؤولية الإخفاق والفشل في تحسين إنتاج الطاقة.
وأشار الخزاعي إلى أن مقترح اللجنة تضمن حث القائمة العراقية للضغط على وزير الكهرباء من أجل رفع كفاءة الوزارة ومحاربة الفساد المالي والإداري.
من جانبه، طالب النائب عن كتلة المواطن النيابية عبد الحسين عبطان بإحضار كل مسؤول حكومي وعد الشعب بتحسين الكهرباء ولم يف بوعوده.
وبين في تصريح صحفي أن "المحافظات ومنها النجف تعيش حالة مزرية بسبب تردي واقع الكهرباء، برغم أننا في بداية الصيف، لكن للأسف لم ينفعنا صرف عشرات المليارات من الدولارات لتحسين إنتاج الطاقة".
وشدد عبطان على أن "المسؤول الذي وعد بتوفير الكهرباء ولم يف بوعده عليه أن يغادر مكانه لأنه غير كفوء ولا يصلح لمنصبه"، على حد قوله.
بدوره دعا النائب الدكتور عبد الهادي الحكيم وزير الكهرباء إلى "الوفاء بوعده الذي قطعه على نفسه والذي أكد فيه توفير ١٢ ساعة يوميا من الطاقة الكهربائية للمواطن".
وقال مصدر مخول في مكتب الحكيم لـ"المدى": إن الأخير أكد خلال اتصال هاتفي مع وزير الكهرباء أن إطلاق الوعود وعدم الوفاء بها من شأنه أن ينعكس سلبا على نفسية المواطن والثقة التي يجب أن تتحقق بين المسؤول وشعبه.
وتابع الحكيم بالقول: "لقد اتُخم المواطن مع بداية كل فصل صيف بسيل من الوعود والعهود حول مشاريع الكهرباء، وهذا الصيف هو الأخير مع الأزمة الكهربائية، لكن واقع الحال يؤكد أن تلك الوعود ما هي إلا أمان لا تتحقق وفي هذا مؤشر على خلل ما".
وبين أن "محافظتي النجف وكربلاء التي يؤمها الآلاف من الزوار والسياح يوميا تعاني أضعاف ما تعانيه المدن العراقية الأخرى بسبب الزخم الحاصل عليهما، والاحتياج الذي تتطلبه منظومتهما الكهربائية التي توفر أدنى من المقرر لها من ساعات التجهيز وهي ست ساعات فقط في المحافظتين".
وحث الحكيم على إعطاء صلاحية أوسع للمحافظات بعد فشل وزارة الكهرباء بتنفيذ وعودها، للتعاقد مع شركات متخصصة لإنشاء محطات سريعة التنفيذ والتجهيز أسوة بإقليم كردستان.

شائعة عن نبوءة مزعجة ترعب ربّات البيوت في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

تسببت شائعة عن نبوءة مزعجة انتشرت قبل ايام بالرعب للمئات من ربات البيوت والعوائل في ذي قار.
وتناقلت الأوساط الشعبية في المحافظة شائعة مفادها أن أحد الأطفال قد ولد ونطق محذرا من مرض غامض يصيب الجميع وإن علاجه والوقاية منه تكون بوضع الحناء على الرأس وراحة اليدين وباطن القدمين. وقد انتشرت هذه الشائعة بسرعة البرق بين الأوساط الشعبية، لاسيما بعد أن قامت بعض الجوامع والحسينيات في المناطق الشعبية بإطلاق التحذيرات من مخاطر المرض الغامض الذي تنبأ به الوليد. ولجأت العديد من ربات البيوت إلى البحث عن الحناء في المحال وعند الجيران لاستخدامها للوقاية من الإصابة بالمرض الغامض، كما لجأت الكثير من العوائل إلى إبلاغ الأقارب والأصدقاء بما سمعوا وتحذيرهم من مخاطر المرض، وهو ما أضفى المزيد من المصداقية على الخبر في أذهان البسطاء من الناس.
ويعزو المراقبون انتشار هذه الشائعة والانسياق وراء رغبات مطلقيها إلى عدة عوامل أبرزها انتشار الجهل والتخلف والانقياد الأعمى للغيبيات من دون تحكيم العقل بمضمون ما يطرح من قضايا قد تبدو ساذجة المحتوى والمضمون.

ميسان بحاجة إلى 277 مدرسة جديدة

□ ميسان / المدى

أكد مدير عام تربية ميسان حاجة المحافظة إلى ٢٧٧ مدرسة جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة ومعالجة إشكاليات الدوام المزدوج والثلاثي.
وذكر مصدر في تربية ميسان لـ"المدى" أن المدير العام عبد الحكيم فاخر فرج قال خلال لقائه برئيس مجلس محافظة ميسان: إن أهم المشاكل التي تعيق التربية والتعليم في المحافظة هي قلة المدارس وعدم توفر الأراضي اللازمة لتشييد أبنية مدرسية جديدة، وخاصة في مركز المحافظة.
ودعا فرج لتفعيل ورشة إعدادية صناعة العمارة المتخصصة بإنتاج المقاعد الدراسية والسبورات، لافتا إلى "وجود مبلغ مالي معطل لأسباب غير مقنعة تقدر بـ٢٠٠ مليون دينار مخصص لهذه الورشة"، مشيرا إلى حاجة المدارس لـ٢٥ مقعدا دراسيا.
بدوره وعد رئيس مجلس المحافظة عبد الحسين عبد الرضا الساعدي بإدراج العديد من المشاريع التربوية ضمن موازنة العام المقبل، بين أن المجلس يضع في سلم أولوياته النهوض بالواقع التربوي بعد تحسين قطاع الكهرباء، موضحا أن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي تضمنت تخصيص نحو ٥٥ مليار دينار لبناء المدارس.